وعليه الفتوى وقال في البحر ايضا وقد قالت المصنف ابطال الاجل قد في الخزانية وابطال الاجل يبطل بالشرط الفاسد بان قال كل حل نجم ولم تؤد فالمال حال صح وصار حالا اه وعبارة الخلاصة وابطال الاجل يبطل بالشرط الفاسد ولو قال كلما دخل نجم فلم تؤد فالمال حال صح والمال يصير حالا اه فجعلها مسئلتين وهو الصواب واما قوله في الخزانية بان قال تصوير الاولى فسهو ظاهر لانه لو كان كذلك لبقي الاجل فكيف يقول صح فليتامل اه قوله وصلح معنى اذ لا يصادر الا بتراضيهما لقطع الخصومة بينهما قاله الكمال يلعي قوله وتعلق بالشرط الفاسد الاولى الفرض بان قال اقرضت لك الخ وفي الخزانية وتعليق القرض حرام وكل شرط لا يلزم اه وهو محمول على ما لو علقه بشرط فيه منفعة للمقرض لنهيه صلى الله عليه وسلم عن قرض جر نفعا وكذا في الخلاصة عن كفالة الاصل والقرض بالشرط حرام اه كذا في منح قوله بان قال اقرضت عليك الخ قال ملا مسكين لصدقة جائزة والشرط باطل قوله بان قال طلقتك على ان لا تتزوجي غيري فتزوجت اولا وبطل الشرط كذا في مسكين قوله والخلع بان قال الخ قال الشيخ ابن الشلبي والخلع بمال وبغير مال اه وعبارة المصنف مقتصرة على ما اذا كان الخلع بمال اقول من صور الخلع على غير مال المحتوي على شرط ما اذا خالع مسلم امراته على ميتة او خنزير على ان لا حيا ثلاثة ايام فان الخلع يقع بائنا ويبطل الشرط قوله ورهن بان قال الخ ومن هذا القبيل ما اذا قال اخذته رهنا على انه ان

ضاع ضاع بغير شيء فقبل الرهن صار رهنا وبطل الشرط واذا هلك هلك بالدين واما اذا قال الراهن ان اوصلتك متاعك الى كذا والا فالرهن لك بمالك فانه يبطل الشرط ويصح الرهن من البحر بتصرف قوله بان قال اوصيت لك بثلث مالي الخ قال في البحر وفيه نظر لانه مثال تعليقها بالشرط والكلام الان في انها اذا تبطل بالشرط الفاسد وفي الخزانية وتعليقها بالشرط جائز لانها في الحقيقة اثبات الخلافة عند الموت اه ومعنى صحة التعليق ان الشرط ان وجد كان للموصى له المال والا فلا شيء له اه قوله بان قال ان ضاربتك الخ مثال لتعليق المضاربة بالشرط وصورة المضاربة بالشرط ما في الخزانية دفع لغيره الف على ان يدفع رب المال الى المضارب ارضا يزرعها او دارا يسكنها سنة بطل الشرط وجازت المضاربة وكذا لو شرط ان تكون النفقة على المضارب اذا خرج الى السفر اه وفيها لو شرط من الربح عشرة دراهم فسدت لانه شرط يقطع الشركة ولو شرط المضارب لرب المال ان يدفع له ارضا او دارا فسدت ايضا لانه جعل بعض الربح عوضا عن عمله واجر داره كذا في البحر والمنح قوله بان قال كفلت الخ هذا مثال لتعليقها بالشرط وفي الخزانية لو قال كفلت به على اني متى طولبت به او كلما طولبت به فلي اجل شهر صحت فاذا طالبه به له اجل شهر من وقت المطالبة الاولى فاذا تم الشهر من المطالبة الاولى لزمه التسليم ولا يكون للمطالبة الثانية تاجيل اه واما تعليقها بالشرط ففيها انه يصح بشرط ملايم وفي الخزانية من البيوع وتعليق الكفالة ان متعارفا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)